

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلنا الموجهة إليكم حول الانخراط المباشر غير المشروع للحكومة التركية في تقديم الدعم للجماعات الإرهابية وأنشطتها الإجرامية التي تستهدف أمن واستقرار سورية، أود أن أنقل إلى علمكم معلومات في غاية الخطورة حول قيام الحكومة التركية بتقديم الدعم الواضح والصريح لتسلل قطعان الإرهابيين إلى مدينة إدلب بداية شهر نيسان/أبريل الجاري، ومدينة جسر الشغور وبلدة اشتيرق قبل يومين.

فقد قامت الجماعات الإرهابية المسلحة، بما فيها "جبهة النصرة"، التي وفرت لها الحكومة التركية السلاح والتدريب، بارتكاب مجزرة قبل يومين في بلدة اشتيرق في ريف جسر الشغور، حيث ذبح الإرهابيون ما يقارب مائتي مدني أغلبهم من النساء والأطفال، وتركت جثث هؤلاء الضحايا مرمية في الأراضي الزراعية في العراء. ولا يظهر ذلك وحشية "جبهة النصرة" الإرهابية فحسب، بل وحشية من يدعمها من مسؤولين أتراك وسعوديين وقطريين. وستقوم الحكومة السورية بموافاة مجلس الأمن بالمعلومات المتعلقة هؤلاء الضحايا المدنيين الأبرياء.

وكان ضباط تابعين لأجهزة المخابرات التركية، انطلقا من مركز متقدم لهم تم إنشاؤه على الحدود التركية - السورية، وبدعم من النظامين السعودي والقطري، قد قاموا بإدارة وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري لتسهيل تسلل حوالي خمسة آلاف إرهابي أجنبي، غالبيتهم من "جبهة النصرة" الإرهابية، المدرجة على قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، إلى داخل الأراضي السورية، حيث اقتحمت قطعان إرهابيي "جبهة النصرة" مدينة جسر الشغور، بعد إبطاءهم لها بألاف القذائف الصاروخية لعدة أيام، فاجتاحوا أحيائها الآمنة وقتلوا عائلات بأكملها، متسببين بحركة نزوح قسري لآلاف المدنيين عن بيوتهم وأراضيهم.



وكانت الحكومة التركية قد قدمت وما زالت تقدم السلاح والتمويل والتدريب لآلاف من الإرهابيين لتدمير مدينة حلب وتهجير أبنائها ولاحتيال مدينة إدلب وقبلها مدينة كسب مع كل ما حملة ذلك من قتل الإرهابيين للمئات من السوريين، وتشويه جثثهم وقطع رؤوس عدد ليس بالقليل منهم. ومما لا شك فيه هو أن هذه الجرائم تعتبر جرائم حرب، الأمر الذي يستوجب معاقبة الأطراف والدول التي تقوم بارتكابها أو تمويلها أو التحريض عليها.

إن هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة التي استهدفت مدينة جسر الشغور وبلدة اشتبرق مؤخراً، ومن قبلهما مدن إدلب وكسب وحلب، ونفذت بدعم لوجستي وإسناد ناري كثيف من الجيش التركي هي عدوان تركي مباشر على سورية، كما أنها دليل واضح ومتجدد على الانخراط العلني للحكومة التركية بمؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية في دعم الإرهاب والاعتداء على سيادة دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، في انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن، واستناداً إلى الولاية المناطة به، وقف هذا العدوان التركي على الجمهورية العربية السورية ومعاقبة مرتكبيه وداعميه باعتباره يشكل تهديداً للأمن والسلم في المنطقة والعالم. كما تطالب سورية باتخاذ الإجراءات الرادعة والفورية بحق النظام التركي لقيامه بالعدوان على سورية وانتهاك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب لا سيما قراراته ذات الأرقام ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

وارجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم